

الباب الأول : مدخل الى علم القانون المطالب الأول : الجهل بالقانون ال يعفي من الوقوع تحت طائلة هذا المبدأ القانوني المعروف ال يزال الكثيرون ال يعملون به مما يستلزم ضرورة التوعية القانونية وتنظيم حملات مكثفة لهذا الهدف وإدخال مبادئ القانون ضمن مواد التعليم . علم الحياة وهو الذي ينظمها ويضع القواعد لمعاملة الناس مع وبالتالي فمن الضروري أن يكون لدى كل مواطن الحد الأدنى من الثقافة القانونية التي تجعله على بينة وبصيرة بحقوقه مجالس المعاملات التجارية والتوقيع علي شيكات وإيصال المانة تمد المواطنين بالتوعية ببعض المبادئ وقواعد القانون توفيراً للجهد أن العلم بالقانون يأتي بنتيجة إيجابية في تقليل عدد القضايا في المحاكم وضبط المعاملات بين الناس . مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. المطالب الثاني : التأثير الإيجابي لنشر الثقافة القانونية : ما هو التأثير الإيجابي لنشر الثقافة القانونية؟ وما هي المراحل التعليمية التي يمكن تدريس هذه المادة بها؟ وكيف نبسطها للتلميذ؟ بالحد الأدنى على الأقل من الثقافة القانونية بصفة عامة والثقافة ما له وما عليه من حقوق وواجبات لتحقيق العدل والسالم الاجتماعي بمعنى أن هناك حقوقاً عامة يجب أن يعرفها المواطن العادي مثل حق التشريع وحق الانتخاب وواجبات عامة يجب الالتزام بها مثل واجب إجابة العمل المكلف به ، واعطاء اصحاب الحقوق المدنين لهم وهناك حقوق وواجبات في مجالس معينة مثل اللتزامات تقتضي عقد ندوات ومؤتمرات ومساهمة العالم المرئي والمسموع أو عند توثيق عقد أو غيرها من الأمور التي يجب ابرازها للمواطن مثل دور الحزاب وهيئات المجتمع المدني والجمعيات الهلية وبالتالي يجب أن تبدأ هذه التوعية منذ المراحل الأولى للتعليم ويعطي الطالب جرعة من القانون تتناسب مع سنه وفهمه بالتدريج وأساسيات القانون وهذا ما تطبقه كثير من الدول الأوروبية حيث تقرر للطالب ضمن المقررات الولية مفاهيم وقيم الحق والسالم مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. تطبيق القانون في الحياة في عمق ثقافته وسلوكه للحصول علي الحقوق المقررة أو تأدية الواجبات التي يجب تأديتها طبقاً للقانون ، وأن يعرف أنواع القوانين والدستور وأن عدم اللتزام بالقانون يؤدي انعكس بالإيجاب علي استقرار العدالة الاجتماعية الن معدل ارتكاب الجريمة سوف ينخفض وتقل المخالفات المدنية ، الثقافة القانونية تؤدي الي تفهم المواطن لفكرة النظام والقانون بدراسة القانون وتعليمه وتثقيفه للمواطن وهذا أمر يؤدي الي نتيجة إيجابية تتمثل في صحة العالقات بين الافراد والدولة وبين الافراد بعضهم وبعض ونتيجة سلبية في أن الافراد يحجمون عن مخالفة القانون ليس فقط خوفاً من الجزاء كما سبق القول وذلك إيمانهم بأن القانون هو الحارس لحقوقهم وحررياتهم وكذلك لحرية وحقوق كما أن فكرة الثقافة القانونية تساعد علي تنمية فكرة المشاركة لدى الافراد الن القانون يرتبط بحياة الفرد في جماعة ، الثقافة القانونية على تنمية روح الجماعة ولعل الناظر في حياتنا يري مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. وإنما علي المستوى الجماعي نماذج شخصية وهذا تفسير لقواعد القانون ولفكرة النظام ولذلك فإن الثقافة إن معرفة القانون أمر ضروري لكل أنسان لأنها تتيح لكل فرد في المجتمع أن يتعرف علي أسلوب الحياة السليم ما له من حقوق وما عليه من اللتزامات وبالتالي يستطيع من يعرف القانون أن ينظم حياته بطريقة سليمة بحيث أنه ال يعتدي على حقوق الآخرين وال يسمح للغير بأن يعتدي على حقوقه فهي مسألة ضرورية للجميع أن يكون لديهم حد أدنى من المعرفة القانونية ، وبالتالي التعرف على الأحكام والقواعد القانونية لو بصورة مبسطة ليتجنب أن انسان أن يقع في القانون أن تكون لديه القدرة علي أن يعامل الآخرين بطريقة ال يكون من شأنها أن تمس بأي حق من حقوقهم فهو بهذا يضمن أن يعامله الغير بنفس الطريقة والأسلوب كمسلك طبيعي للإنسان ، إلي أن القانون يؤدي إلى التحضر ألن من شأنه أن يجعله يطبق مقتضيات العدالة والمبادئ الأساسية التي تقوم عليها المجتمعات وفي مقدمتها مبدأ المساواة فيما بين البشر والحقوق الطبيعية التي يتمتع بها كل فرد باعتباره انساناً ومن ناحية أخرى تتيح له المعرفة القانونية التعرف على كيفية سير وعمل ونظام المجتمع الذي يعيش فيه لأنه يقوم على أساس قواعد قانونية ، المؤسسات التي يقوم عليها مجتمع الدولة مثل السلطات الثالث مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. ويشير إلى أنه بالإضافة إلي تعليم المبادئ القانونية في المدارس فإنه من الضروري أن تسهم وسائل العالم في تزويد أفراد المجتمع بجزء من الثقافية القانونية من خلال برامج منظمة تعرض في وسائل العالم المسموعة والمرئية ومن خلال مقالات في إمكانية عرض مشاكل واقعية مما يحدث في المجتمع مع بيان كيفية مواجهة هذه المشاكل سواء من خلال العمل علي تالفيها وتفادي سوف يكون له دور كبير جداً في تقليل كم المنازعات والقضايا إن علم القانون هو علم الحياة لأنه علم يضع قواعد لمعاملة كان لكل تعامل له آثاره القانونية التي قد تؤدي الي تطبيق قانون ثم وجب أن يكون لكل مواطن الحد الأدنى لهذا النوع من الثقافة القانونية ال نطالب بمنحه الدكتوراه أو درجة الليسانس في تخصص ولكن هناك ثوابت قانونية ومبادئ قانونية يجب علي كل مواطن الإلمام بها ، فعليه أن يتعلم ما هو ألثر القانوني المترتب على مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. القانونية حتى يطمئن أنه لم يدفع ماله في الهواء ، فعليه أن يقرأ القوانين التي ترتبط بها حياته ، وبالتالي

الدولة عليها دور مهم جدا في هذا الأمر لأنه ال شك إذا تولت الدولة هذا العبء فستوفر الكثير من الجهد والمال وعدد القضايا سيقبل وهذا ما يعرف ب باقتصاديات الجريمة ونجد في الدول القانونية التي توفر كثيرا من الجهد والمال ولذلك نجد عدد القضايا ال يتجاوز نسبة 5% من عدد القضايا المتداولة في دولنا العربية ، إننا على ثقة إذا وصلت الثقافة القانونية للمواطن فإنها ستحقق مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. المبحث الثاني : القانون وأقسامه المطلب الأول: التعريف بكلمة القانون : يجب قبل التطرق إلى فكرة المدخل إلى علم القانون، كلمة القانون و على القانون نفسه. ويعبرون بها مجازيا عن القاعدة ، و منها إلى فكرة الخط المستقيم و يستخلص من هذا أن كلمة " قانون " تستعمل كمعيار لقياس انحراف الأشخاص عن الطريق المستقيم أي عن الطريق التي سطره المعاني إلى فكرة تقريبية عن القانون، المطلب الثاني : مصطلحات كلمة قانون يقصد بكلمة " قانون " تارة معنى واسع و تارة معنى ضيق. – – بمعنى واسع جدا، يقصد بكلمة " قانون " ، مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. وهو مجموعة القواعد القانونية السارية المفعول في زمن معين وفي مكان محدد وبالخصوص القانون الداخلي للدولة) أو القانون الوطني والذي هو يكون النظام القانوني الوطني ككل. مثال: القانون المدني + القانون التجاري + قانون العقوبات + و غيرها من القوانين السائدة في الدولة . – مجموعة القوانين المتعلقة بفرع من فروع القانون، تنظم ميدان واحد من ميادين الحياة الاجتماعية مثال: التقنين قانون العقوبات + قانون الإجراءات الجزائية + قانون السجون + كل القواعد المتواجدة في قوانين أخرى (12 زاهر الحجري قانونية . تخص فرعا معين من التشريع و يطلق عليها البعض إسم " مدونة " وعادة ما يتم تقسيم هذه المجموعة القانونية إلى مواد مرتبة (ترقيم ، التي هي بدورها قد تنقسم) أي المادة (إلى فقرتين أو أكثر . هذه أفكار عامة عن مدلول كلمة " قانون " الذي يجب أن نتطرق إلى أهدافه في المجتمع السياسي المنظم) الدولة (فأحد أهداف أعراضهم و أموالهم. و هذا يقودنا إلى القول بأنه من وظائف الدولة هناك وظيفة المحافظة وظيفة عامة هي تكريس و ضمان النظام الاجتماعي . فيلجأ القانون إلى اختيار البعض و تكريس كل غاية بقواعد قانونية. غايات أدبية : حسن السيرة و الخالق – العدالة. 13 زاهر الحجري الصحة . و تشجيع بعض الأنشطة الاقتصادية و تحديد البعض مقابل ذلك عليه واجبات هو ملزم باحترامها، فالحق مزية أو قدرة يقرها القانون و يحميها لشخص معين على شخص آخر أو على شيء معين مادي أو أدبي : مثال :حق الملكية والمجردة والتي تهدف إلى تنظيم سلوك الأفراد في المجتمع وتكون 14 زاهر الحجري المطلب الثالث : تقسيمات القانون : يقسم القانون إلى قانون دولي و إلى قانون داخلي (وطني) : أما القانون الدولي فهو ينظم العلاقات التي يدخل فيها عنصر أجنبي، و بدوره ينقسم إلى قانون دولي عام و قانون دولي خاص. – القانون الدولي الخاص هو الذي يختص بالعلاقات القانونية بين الأشخاص المختلفون في الجنسية ب (عام و خاص: تقسيم القانون يرجع إلى زمن بعيد حيث كان معروفا لدى الرومان الذين قسموا القانون إلى عام و خاص. العام، فهي من قبيل القانون الخاص. أيا كان نوعها، كلما كانت الدولة طرفا فيها باعتبارها صاحبة سلطة و سيادة. فهو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات أيا كان نوعها فيما بين الأفراد أو فيما بين الأفراد و الأساسي (و يتكون من مجموعة القواعد القانونية) الدستور (: وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم كيفية مباشرة السلطة التنفيذية في الدولة لوظيفتها الإدارية وهو كيفية الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدولة وبين الأفراد وجهة التظلمات الدارية (16 المالية العامة للدولة وتدير ميزانيتها السنوية حيث تحدد فيها مسبقا مصادر إيرادات الخزينة العامة – ضرائب رسوم تصدير ثرواتها . – و على جانب آخر تبين مصروفاتها. أمثلة القانون الخاص : – القانون المدني: هو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم ما استمدت منه فروع القانون الأخرى مفاهيم أو قواعد عامة ما الأشخاص، التجارة، المحالت التجارية، الشركات التجارية. بالمالحة البحرية بما فيها نقل المسافرين والبضائع بحرا. – القانون الجوي: وهو مجموعة القواعد القانونية التي تحكم العلاقات الناشئة عن النشاط الإنساني في الغالف الجوي، حيث – قانون العمل : وهو مجموعة القواعد القانونية التي تنظم العلاقات بين أرباب العمل والعمال. فهو ينظم عقود العمل والرواتب والمنازعات والتسريح والتعويضات والتأمين على شخص العامل في حوادث العمل والأمراض الناجمة عنه. القانون الجزائي: وهو مجموعة من المواد القانونية التي تتضمن تعريف الأفعال المجرّمة وتقسيمها لمخالفات وجنح وجنايات والأنظمة والخالق والآداب العامة . المبحث الأول: خصائص القاعدة القانونية 18 مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. في تعريف القانون تبين لنا بأن القواعد القانونية تنظم العلاقات التي قد تكون بين فرد وآخر وقد تكون بين الدولة والأفراد وهذا في لفرد كما أنها تنظم سلوك الأشخاص في حياتهم اليومية. ونستخلص من هذا أن القاعدة القانونية هي قاعدة للسلوك الاجتماعي والتي تضمن السلطة العمومية احترامها وتنفيذها من وبما أن القاعدة القانونية ال تخاطب شخصا محددًا بذاته فهي عامة ومجردة، تعتبر القاعدة القانونية الخلية الأساسية في القانون وما هي إل خطاب صاغه المشرع بتعايير مجردة، طائفة محددة بذاتها، بل

يجب أن تكون قابلة للتطبيق على كل من تتوفر فيه شروط تطبيقها أي أن تكون مطردة التطبيق في كل وقت إذا فأي شخص قام (أي الجاني) يعد سارقا و تسلط ولكن حددت شروط السرقة وعندما تتوفر هذه الشروط في فعل فيعد مرتكبه سارقا و يعاقب. بذاته أي دون التنبؤ مسبقا بمن تنطبق عليه. المطلب الثاني : القاعدة القانونية ملزمة. المخاطبين بها. فهي قد تفرض اللتزامات متعددة وعلى المعنيين بالمر بتنفيذها إذا كانت القاعدة القانونية آمرة. إذا، يتجسد في الجزاء الذي يحدده القانون لمن يمتنع عن تنفيذ تلك القاعدة والاحترام عن طريق استعمال القوة العمومية) الدعااء العام وتبرز خاصية الإلزام في الجزاء الذي يقع على من يخالف تلك 20 السجن المؤقت، ثالثا : الجزاء الإداري : التي تتمثل في إلغاء القرارات الإدارية التي يشوبها عيب قانوني، والمنع من ممارسة مهنة أو نشاط، للقاعدة القانونية بداية) نشرها رسميا في الجريدة الرسمية (ونهاية) المفعول إلى الأبد. المستمر أثناء وجودها كلما توفرت شروط تطبيقها. مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. زاهر الحجري أما قواعد قانون انتخاب رئيس الجمهورية ال يكون إل كل أربع سنوات مثال في الحالة العادية. لقد تكلمنا في البدايات عن أهداف القواعد القانونية، قواعد الدين وقواعد المعاملات وقواعد الأخلاق. أوأال : قواعد العبادات. فيه قواعد القانون عن قرب وإن كانت تلمسه عن بعد، " الإلسالم دين الدولة. "، وغير ذلك من نصوص قانون العقوبات التي تحمي إقامة الشعائر 22 زاهر الحجري مجال شخصيا للفرد بينه وبين خالقه وال دخل للقانون فيه، إل بقدر ولكن ال شك أن هذه القواعد الدينية تعتبر قواعد سماوية ملزمة ويترتب على مخالفتها وتختلف الشرائع فالدين الإلسالمي قد عنى بقواعد العبادات وقواعد المعاملات والسؤال الذي يطرح نفسه هل تتطابق قواعد القانون والقواعد الدينية ويطبقها بقدر الإمكان، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة وهو الشأن بخصوص قانون الأسرة) الزواج – الطالق – النيابة 23 مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. زاهر الحجري مع تشعب نواحي النشاط تتزايد باستمرار مجال المعاملات القانونية وقواعدها. أوأال : قواعد الأخلاق وهي قواعد سلوكية اجتماعية يحددها المجتمع وقد تتأثر الأخلاق وأحيانا قد تلتقي القواعد "ال جريمة : النفس أو عن الغير أو عن مال مملوك للشخص أو للغير، " ويعاقب . حالة خطر كان إمكانه تقديمها إليه بعمل مباشر منه أو بطلب إل الغائة ثانيا: قواعد المعاملات والتقاليد الفرعية في المجتمع كتبادل التهاني في المناسبات السعيدة، المناسبات المؤلمة، وغير ذلك من العادات فهذه القواعد الاجتماعية لم يهتم القانون بها، 25 مساق الثقافة القانونية – ربيع 2024 د. جري الفقهاء نحو تقسيم القواعد القانونية علميا إلى عدة أنواع، تنقسم إلى نوعين: عامة وخاصة – ومن حيث صورتها : مكتوبة وغير مكتوبة – ومن حيث قوتها الإلزامية: قواعد آمرة أو ناهية، أو مكملة. المطلب الأول : القواعد العامة والقواعد الخاصة أما القواعد الخاصة فهي التي يشملها القانون الخاص بفروعه. إذا كان مصدر القاعدة القانونية هو التشريع سواء كان هو الدستور أو قانونا عاديا كالقانون المدني أو القانون الجنائي أو التجاري . أو أمرا، زاهر الحجري وتعلن لأفراد في صورة مكتوبة، صدرت من الهيئة التشريعية. فإن هذه القاعدة تعتبر من القواعد القانونية غير المكتوبة، تنص " وإذا لم يوجد نص تشريعي، حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف. أوأال : القواعد الموضوعية ومثل ذلك ما تنص عليه المادة)س (من القانون التجاري: البائع أن ينقل للمشتري ملكية شيء أو " الشيء إليه، بطريق التدليس". فهذه قاعدة موضوعية، هي الحبس والغرامة كجزاء على من يتعدى على حق الحق المقرر، التي تنظم كيفية مباشرة الدعوى العمومية واختصاصات الجهات وطرق الطعن في أحكامها. قانون الإجراءات المدنية والتجارية : وهي التي تنظم كيفية مباشرة الدعاوى المدنية والتجارية والشريعة واختصاصات الجهات القضائية المدنية والتجارية والشريعة . 28 زاهر الحجري المطلب الرابع : القواعد الآمرة والناهية والقواعد المفسرة بالنسبة إلى القوة الإلزامية للقاعدة القانونية يمكن تقسيم تلك القواعد فإذا كانت القاعدة القانونية تتضمن أمرا بالقيام بعمل فهي قاعدة آمرة. يصرح بالمواليد خالل خمسة أيام من الولادة إلى ضابط الحالة " أو متحصلة من جناية أو جنحة في مجموعها أو جزء منها يعاقب ومن ذلك يتضح أن القواعد الآمرة والناهية تتميز بأنها ال يجوز فهي ملزمة في الحالتين، المقررة الذي يقع على كل من يخالفها في الأمر أو في النهي على 29 فيقصد بها القواعد التي تهدف إلى تنظيم مصلحة مشتركة أو مصلحة فردية لأشخاص فقط في الحالت التي يكون هؤلاء الأفراد غير قادرين على تنظيم عالقاتهم بأنفسهم و يجوز لهم التفاف على المتعاقدين على عكسها حيث يصبح اتفاقهم ناقصا ويحتاج إلى تطبيق " بذاتها. فيتم التسليم في المكان الذي اتفق عليه المتعاقدين وهذا ما نصت عليه المادة)س(من القانون التجاري عليه. " زاهر الحجري بدورها ، النظام القانوني للدولة ويعني بذلك القانون الوضعي أي مجموعة القواعد القانونية السارية المفعول في الدولة ، فهذه الفكرة الأخيرة تطرح سؤال : ما هو مصدر القاعدة القانونية ؟. فالمصدر، يقصد به " الأصل " ، أما مصدر القانون كلمة لها عدة استعمالت حسب الهيئة التي تصدر عنها القاعدة القانونية : فهذه السلطات إذا يوجد نوعان أساسيان لمصدر القاعدة القانونية : مصادر أصلية ومصادر احتياطية) تفسيرية)

بإصداره في الدولة. زاهر الحجري متفاوتة من الأهمية وتفسير ذلك أنه يقصد بالتشريع كال من الدستور ثم التشريع الفرعي أي المراسيم أو ال: الدستور. الدستور هو التشريع الأساسي أو التأسيسي للدولة ، الأساسية والمبادئ العامة التي تبين شكل الدولة ونظام الحكم فيها ، ويحدد الهيئات والمؤسسات العامة واختصاصاتها وعالقاتها ببعضهما وينص على حريات الأفراد وحقوقهم في خطوط رئيسية عريضة ، مستوحية مبادئه وأحكامه التي ال قومية كبرى وال يحدث ذلك إل في فترات زمنية متباعدة ، حالت التغييرات الجوهرية في شكل الدولة أو هيكله مؤسساتها قانون آخر أن يتضمن نصوصا تخالف المبادئ والقواعد الأساسية وإل اعتبر ذلك القانون المخالف له باطل أي غير دستوري. تختلف الدول في طريقة إصدار دساتيرها ، وذلك بحسب ظروف كل وطرق إصدار الدساتير هي خمسة: أ – المنحة : يصدر الدستور في شكل منحة عندما يرى الملك أو أن يتنازل عن بعض سلطاته أفراد شعبه أو لبعض الهيئات الشعبية، فيصدر قانونا الشعب ويتفقون فيما بينهم على أن يتنازل الملك أو السلطان عن ج – الجمعية التأسيسية : ينتخب الشعب عددا من أفراده فيجتمعون في شكل لجنة أو جمعية أو هيئة ويراد بهم وضع دستور د – الستفتاء : تقوم هيئة أو لجنة سواء إن كانت تشريعية أم تنفيذية رأيه فيه عن طريق الستفتاء. بمعنى أن الجمعية التأسيسية التي يختارها الشعب تضع عليه في استفتاء عام